http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1489) السنة السادسة - الخميس (23) نيسان 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حداثة المثقف.. تحديث الدولة

سعد محمد رحيم

يرى هنري لوفيفر أن الحداثة كلمة لا تُستهلك على الرغم من كثرة الاستعمال. وهي، بحسب لوفيفر أيضاً، كلمة لا تُقدم أية إجابة محددة عن معناها. فهل يعني هذا أننا إزاء مصطلح إشكالي؟ أظن نعم، ولاسيما في فضائنا الثقافي العربي والعراقي. حيث بقيت شريحة المثقفين، تردد هذه الكلمة، لعقود، كما لو أنها الرقية السحرية التي ستنتشلنا من عتمة واقعنا وانحطاطه. وتعطينا مفاتيح الحلول لمشكلاتنا العويصة الموروثة منها، وكذلك المستجدة والمرتقبة. ومن غير أن تشحنها بمدلولها الواقعي والتاريخي، بتبيئتها أولاً، وجعلها، بعد ذلك، مشروعاً مركباً، لا في حقل الثقافة وحسب، وإنما للمجتمع والدولة لاستكمال شروط النهضة العربية (والعراقية) الحديثة وتجاوز عثراتها. نقول مشروعاً مركباً لأن المفهوم نفسه (الحداثة) ينطوي بالضرورة على ما هو شامل ومتعدد الأبعاد اجتماعياً وتاريخياً. بعدما تعامل معها بعض مدّعي الحداثة، في حقول الآداب والفنون، بخفة وسذاجة، حين اعتقدوا أن السعي للحداثة هو قرار ذاتي، مزاجي، يتخذه هذا الكاتب أو الفنان أو المفكر أو ذاك السياسي في أن يكون حداثياً، من غير الالتفات إلى الشروط الواقعية والتاريخية التي تتطلبها كل عملية تحديث. فالحداثة هي إجراء تغيرات في العمق تشمل صُعد الفكر والقيم والسلوك العام والمؤسسات. وبطبيعة الحال هذا لا يعني إنكار حقيقة أن فكر الحداثة يمكن، أو لابد من أن يرهص ويؤسس لتجربة الحداثة ويعززها، لا أن يكون بديلاً عنها.

يفرّق مالكولم برادبري وجيمس ماكفارلن بين ثلاثة أنواع رئيسة من الحداثة. يتمثل الأول في الهزات البسيطة (الموضة/ التقليعة) التي غالباً ما تأتي بها الأجيال المتعاقبة وتستمر لمدة لا تزيد على عشر سنوات. والثاني يتمثل في هزات الإزاحات الكبيرة التي تمتاز بالتحولات العميقة والواسعة والتي قد يستمر تأثيرها لقرون، والثالث يتمثل بذلك النوع المدمر الكاسح الذي يقوّض مساحات واسعة من البناء الحضاري والفكري، ويتركها أنقاضاً. ولا شك أن المؤلفين (برادبري وماكفارلن) يكتبان وفي بالهما تاريخ الحداثة الغربية التي سبقت أية عملية تحديث في الأجزاء الأخرى من العالم في العصر الحديث. أما عربياً، وبحكم عوامل الجغرافية السياسية والتاريخ السياسي كانت مصر سباقة في تحديث ثقافتها ومجتمعها ودولتها قياساً إلى بقية البلدان العربية، وهي حداثة عُمِّمت عربياً لكنها ظلت قاصرة ومبتورة ومشوهة. بمعنى أنها لم تستكمل قط شروط تفتحها ونموها الطبيعي، ولم تُمهّد لها الأرضية الملائمة لتكون مشروعاً مجتمعياً ودولتياً يدخل في نسيج عقل وضمير النخب السياسية والثقافية، ويتحول إلى جزء من الهاجس والسلوك الاجتماعيين. فعبء الماضي كان يثقل كاهل الأحياء، ومنطق التحريم والتكفير كان يحول دون أي إبداع حقيقي أو تحوّل جذري في الفكر والواقع يمكن أن يهدد البنى والمؤسسات القديمة وما ترتبط بها من مصالح وغايات.

تتداخل في الفكر العربي مفاهيم الإصلاح والنهضة والحداثة، وتبدو أحياناً وكأنها، جميعاً، توحي بمعنى واحد، وتفضي نحو غاية واحدة. وكان مفهوم الإصلاح هو أول ما دخل قاموسنا الفكري والسياسي الحديث. وكما نعلم فإن لهذا المفهوم جذره في تراثنا في اشتباك مع ما هو ديني يوم لم يكن الدنيوي قد تجرأ على فك ارتباطه بالديني حتى من الناحية النظرية. وبدأت أولى رياح التغيير بالهبوب على المنطقة بفعل الغزو الفرنسي لمصر بقيادة نابليون بونابرت (١٧٩٨). والنزعة الإصلاحية لمحمد علي الذي تبوأ عرش مصر بعد الغزو بسنوات قليلة (١٨٠٥). ومن ثم، التماس مع فكر الغرب وواقعه (رحلة الطهطاوي إلى باريس وكتابه تخليص الأبريز نموذجاً). هذه العوامل كلها، مع غيرها، جعلت من الإصلاح مفهوماً ضاغطاً على العقل العربي الذي راح يستيقظ من سباته الطويل أخيراً، ويحاول، في البدء، أن يفهم ما جرى حقاً، وما هو الوضع في حقيقته القائمة قبل أن يشرع بابتداع أسئلة المستقبل.

كان فكر الإصلاح إذن مشرباً برؤية دينية تحاول أن تستوعب منطق العصر بالعودة إلى مناهج ومعايير الأقدمين، مع استعارة مفاهيم انسلت من منابع فكر التنوير الأوروبي ومعطيات الثورة الفرنسية (١٧٨٩). وكان مفهوم الإصلاح (العربي) يستدعي ذهنياً، كذلك، فكرة الإصلاح الديني الغربي الذي بدأه مارتن لوثر في القرن السادس عشر ممهداً لعصر التنوير (القرنين السابع عشر والثامن عشر) والثورة الصناعية (القرن التاسع عشر). وباختصار لم يكن فكر الإصلاح، حسب ما قال به الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبدة وآخرون، سوى محاولة استئناف للحركة التي انقطعت قبل قرون مذ دخلت المنطقة العربية الإسلامية الفترة المظلمة بعد سقوط بغداد على يد المغول (١٢٥٨ ميلادية). وكان مفهوم الإصلاح نفسه قاصراً وضعيفاً أمام ما تتطلبه النهضة الحضارية من طرح أسئلة جريئة، وتحولات. واُستعير مفهوم النهضة من قاموس الفكر الأوروبي وتاريخه، حيث شكّل، هناك، انعطافاً مضيئاً للخروج من ظلمات القرون الوسطى (سيطرة الكنيسة والإقطاع). وكانت القرون الوسطى العربية قد امتدت حتى القرن التاسع عشر، (وفي أجزاء من البلاد العربية حتى منتصف القرن العشرين، إن لم نقل حتى الآن)، تاركة إرثاً ثقيلاً من التخلف، في مجالات الحياة كافة. وكان العراق قد تعاطى مع ثقافة الإصلاح والنهضة مبكراً بتأثير ثلاث قنوات، أولها فكر الإصلاح والنهضة الذي انتعش في قلب الدولة العثمانية (وكان العراق بولاياته الثلاث جزءاً منها)، ولاسيما في أواخر عهدها. والثانية فكر النهضة والإصلاح في مصر وبلاد الشام. والثالثة بدء الاحتكاك، بوساطة بعض النخب العراقية، مع فكر الغرب الحديث. وفي الأحوال كلها، لم يستطع فكر النهضة العربية المضي قدماً في طرح أسئلتها، وتناول الإشكاليات المطروحة بمنهجية علمية وعقلانية جريئة. على الرغم من أن سعياً جدياً نحو تحقيق إزاحة فعلية في بنية ذلك الفكر كان يمكن أن ينقل واقعنا حضارياً لو قيّض لمفكرين تنويريين عرب أن ينتجوا بحرية ومن غير روادع وقمع، كما حصل لطه حسين وعلي عبد الرازق، حين تعرّضا إلى تهديدات وهجمات حرّاس (السياج الدوغمائي المغلق) بتوصيف محمد أركون. وهمّشا وأُرغما على التراجع قسراً. وكما سيحصل، لاحقاً، لعشرات من المفكرين العرب غيرهما. وهنا، مع ظاهرة الهجرة والاحتكاك والانفتاح على فكر الغرب (الإيديولوجيات القومية الفاشية، والماركسية) انتعش ما سيُعرف بالفكر الثوري (الراديكالي).

كان ثقل الإرث المتحدر من القرون المظلمة، والإحساس بالفجوة الحضارية (العلمية والفكرية والمادية) بيننا وبين الغرب بعد صدمة الاستعمار، فضلاً عن نفاد الصبر، قد أوهم جيلاً شاباً حالماً بأن الوصول إلى ما وصلت إليه الحضارة الغربية في غضون سنوات، او عقود قليلة، بات ممكناً. لينتعش الفكر الراديكالي بنسخه (الماركسية والقومية والإسلامية) والذي صار إيديولوجية مؤسسات سياسية (أحزاب ونقابات وقوى) منذ عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، لتتبناها حكومات وطنية قادها عسكر من أصول ريفية، في الغالب.

ألهب الفكر الراديكالي حماسة الشارع السياسي خالقاً وعياً وسلوكاً انفعاليين، ساهم، لا شك، في تحرير أجزاء من البلاد العربية من السيطرة الاستعمارية الكولونيالية، بيد أنه فشل في بناء الدولة القومية الحديثة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأدت مغامرات متبني ذلك الفكر من السياسيين الذين استحوذوا على كراسي الحكم إلى هذا الخراب الذي نعيشه اليوم. وكان الدكتور لويس عوض قد لخّص في كتابه (أقنعة الناصرية السبعة) محنة الحكم الناصري (وهو النمط الذي جرى احتذاؤه في أكثر من بلد عربي) في عبارة أن هذا الحكم كان يعرف ما لا يريد، لكنه لم يكن يعرف ماذا يريد!.

لم تدخل كلمات (الإصلاح) و (النهضة)، وبعد ذلك (الحداثة)، قاموس الشارع السياسي العربي مثلما دخلته كلمات من قبيل (الانقلاب، الثورة، النضال، الكفاح المسلح، حرق المراحل، الاشتراكية، الوحدة) وكان الاندفاع نحو تدمير ما هو واقع وقائم أكبر بكثير من السعي لإعادة البناء والتنمية. وعمل الطابع الشعبوي للأنظمة الراديكالية على إشاعة وعي زائف أفضى إلى أن تكون السياسة انشغالاً عاماً، لكنه غير منتج، في كثير من الأحيان، وضاراً ومخرباً. وكانت تلك ثقافة (سياسية) مهلهلة ومسطحة وتبسيطية توهم حاملها بأنه يحتكر الحقيقة، ويعرف كل شيء، على الرغم من أنه، في واقع الأمر، لا يكاد يعرف أي شيء. وكان من نتائج انتشار تلك الثقافة:

١- ولوج الأدعياء وأنصاف الأميين والانتهازيين والمهووسين والطامعين بالسلطة والمصابين بالعقد النفسية حلبة السياسة.

٢- افتقاد الحس السياسي السليم الذي يستطيع التعاطي مع الواقع، ويكشف منابع إمكاناته الحقيقية. ولا يعني الحس السياسي السليم، بأي حال، الاستسلام لواقع الحال، وإنما امتلاك الوسيلة الناجعة للتحري عن إمكاناته الحقيقية وإرساء الدعائم الضرورية لتحويله وبنائه.

٣- شيوع (لغة) في الخطاب السياسي والإعلام تثير الغرائز والعواطف، وتخدّر العقل. وهذه اللغة لم ترسّخ أسس بناء دولة حديثة بقدر ما أعادت إنتاج مفاهيم ما قبل الدولة، وما قبل الحداثة بصورة مقنّعة ومموهة.

كانت تلك لغة للمتاجرة والمزاودة السياسية، وليست للفعل الحقيقي الذي يحوّل الواقع ويبنيه. والغريب أن شريحة واسعة من المثقفين، كانوا، ولا يزالون، يشاركون في تلك المتاجرة والمزايدة، مع السلطة أو ضدها.

لو نظرنا بعمق إلى إيديولوجيات ولغة الخطاب السياسي ووسائل عمل وتكتيكات وهياكل البناء التنظيمي للأحزاب والقوى السياسية المتصارعة على الساحة السياسية العربية، ولاسيما ذات المنحى الشمولي منها، سواء من انتمى منها إلى اليمين أو إلى اليسار، لوجدنا أنها تتشابه في نواح كثيرة. وتكاد تصدر، في معظمها، عن، أو تستند إلى، بنية عميقة واحدة متأصلة في تاريخنا الاجتماعي والثقافي. وأنها عكست العلاقات الأبوية البطريركية، والمنظومة المعرفية والقيمية المرتبطة بها، بغض النظر عمّا اتخذت لنفسها وتداولت من تسميات ومصطلحات وشعارات. وهذا ما يشكل أحد العوامل الرئيسة في أننا لم نشهد عربياً عملية بناء دولة حديثة، قائمة على قواعد عصرية راسخة.. دولة منتجة، تستطيع استثمار موارد وطاقات الأمة، وتحقق للمجتمع الحرية والسعادة.

وحين تخفق الدولة في تنمية موارد المجتمع وإشباع حاجات طبقاته وشرائحه المختلفة وإرضائها تلجأ إلى الاحتماء منه، وذلك بالانكفاء عنه، واستمالة أقلية انتهازية من الأفراد تغدق عليهم الأموال وتمنحهم الامتيازات على حساب الأغلبية، ليكونوا أداتها في قمع أية نزعة للاحتجاج والتمرد الاجتماعي، وبالاستخدام القاسي لوسائل العنف والإكراه. وكذلك توثق الدولة (الفاشلة) هذه ارتباطها بـ... وتدور في فلك... وتشبك مصالحها الاقتصادية والسياسية مع مصالح، دولة أو دول أخرى أقوى منها. فينشأ نمط من التواطؤ، أو التحالف الظاهر أو الخفي، بين الجهتين. وهذا ما يفسر استمرار حكومات غير شرعية في دول فاشلة لعقود أو سنوات طويلة، على الرغم من أنها مرفوضة ومكروهة من مجتمعاتها وشعوبها.

ظل فكر الحداثة بالأسلوب الذي تعاطى معه المثقفون منفصلاً عن فكرة الدولة حول تحديث ذاتها. وإذ لم يبد هاجس الحداثة عند شريحة واسعة من المثقفين العرب ضاغطاً لعدم استناده إلى حس تاريخي مستقبلي يتمثل حركة المجتمع والعالم في تقدمه العلمي والمعرفي والتقني والاجتماعي، مع وعي معوقاته، ويستوعب المكتسبات الحضارية المتجددة. فإن الدولة (أو بالأحرى شبة الدولة العربية) لم تحدِّث نفسها إلا إلى الحد (وبالطريقة) الذي يبقيها مستمرة في وضعها الحالي. وكانت الأزمة بتعبير برهان غليون في كتابه (المحنة العربية: الدولة ضد الأمة) هي أزمة نوع خاص من الحداثة «هو ما تحت الحداثة، أو حثالة الحداثة، أكثر منه حداثة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وهذه الحثالة التي سميناها حداثة وصلت إلى طريق مسدود، لأنها لم تعد تلهم أحداً ولا توفر حاجات التنمية والأمن والسعادة والحرية والكرامة، وظهر فساد مفهومها وبنيتها وممارستها وأهدافها». وينكر غليون أن يكون سبب انسداد طريق حداثتنا هو مقاومة القيم التقليدية لها، وإنما يرجعه إلى الانحرافات الأصلية التي طبعتها.

كانت حداثة المثقفين العرب، في الغالب، شكلية خاوية. وكانت الدولة العربية (الحديثة) مشوهة، وهشة، وعتيقة الطراز، إذا ما أزحنا عن وجهها قناعها البراق. وباستعارة تقسيم برادبري وماكفارلن لأنواع الحداثة، التي نوهنا عنها آنفاً، نستطيع القول أن تبني حداثة الموضة/ التقليعة هو الذي ميّز اتجاهات كثير من المثقفين العرب، فيما استعانت مراكز قوى واسعة من السلطة العربية بحداثة التدمير الشامل الذي يترك كل شيء أنقاضاً، مع تبادل الأدوار، بين هؤلاء وأولئك، في بعض الأحيان.

أخيراً يبقى أي كلام (أو خطاب أو مشروع) عن الحداثة بلا معنى إذا لم يجعل محوره شذرتي الحداثة (بتعبير آلان تورين) وهما انبثاق الذات الفردية بعدّها حرية وكرامة وطاقة عمل وإبداع. وسيادة العقل بعدّه أداة الرؤية والفكر والممارسة. وهذا ما لم يتجسد بفعالية، لا في مشاريع المثقفين النظرية، إلا باستثناءات ولا في مشاريع الأنظمة العربية، ومن غير استثناء.

مجلس الاتحاد والولادة المتعسرة

د. صلاح جبير البصيصي

بينت المادة (٤٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إن السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد والقاعدة في الدول الاتحادية أن تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلسين أحدهما يمثل جميع سكان الدولة الاتحادية ويكون لكل إقليم عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانه ويسمى بـ مجلس النواب، الجمعية الاتحادية، مجلس الشعب، أما المجلس الآخر فهو مجلس الولايات أو مجلس الشيوخ، مجلس الكانتونات ويتكون من عدد متساو من المقاعد لكل إقليم أو ولاية وبغض النظر عن عدد السكان.

وإذا كان مجلس النواب العراقي قد تم تشكيله وأخذ يمارس أعماله التشريعية والرقابة فإن مجلس الاتحاد قد أرجئ العمل به حسب المادة (١٣٧) من الدستور إلى حين صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين من أعضائه بعد دورته الانتخابية الأولى.

وكانت المادة (٦٥) من الدستور قد أشارت إلى إنه سوف يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما تعلق به بقانون معين بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ويبدو إن المشرع الدستوري أراد بهذا النص جعل مجلس الإتحاد مساعداً لمجلس النواب وتابعاً له بدلاً من أن يضعه في كفة واحدة معه باعتباره أحد فروع الجهاز التشريعي.

وبذلك تكون السلطة التشريعية خلال هذه الدورة الانتخابية بيد مجلس النواب فقط ودون مجلس الاتحاد الذي أرجئ العمل به كما بينا سلفاً.

ولقد استبشرنا خيراً بقيام لجنة مراجعة الدستور بإعادة النظر بالنصوص الخاصة بمجلس الاتحاد والتي تضمنت مقترحاتها ضرورة ولادة هذا المجلس بنصوص دستورية جديدة أسوة بمجلس النواب لا أن ينشأ بقانون يصدر من الأخير كما بينت ذلك نصوص الدستور الحالية ونرى في ذلك أمراً طبيعياً مادام هذا المجلس (الاتحاد) يشكل الذراع الثانية للسلطة التشريعية والمفروض أن تكون أداة خلقه نفس أداة خلق مجلس النواب.

ولقد بينت المقترحات الأخرى حول مجلس الاتحاد بأن يتم انتخابه بالاقتراع العام السري المباشر من قبل سكان المحافظة إضافةً إلى ضرورة تمثيل المكونات الأخرى في هذا المجلس وإن شروط الترشيح في هذا المجلس هي نفس شروط الترشيح في مجلس النواب وإن رفع السن في المرشح لهذا المجلس أي أربعين سنة كما إن الاتجاه السائد في المقترحات أن يكون لكل محافظة أربعة مقاعد في المجلس عدا بغداد التي يكون لها ثمانية مقاعد باعتبارها عاصمة فضلاً عن عدد سكانها.

ويمكن القول أن اشتراط عمر المرشح بأن لا يقل عن أربعين عاماً فيه مبالغة كبيرة وإنه لا يدع مجالاً للقيادات الشبابية في أن تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية في العراق الجديد كما إن أعطاء العاصمة بغداد ثمانية مقاعد في حين تعطى المحافظات الأخرى أربعة مقاعد فيه مخالفة لما هو متداول بأن يكون هناك عدد متساو في هذا المجلس على نحو لا يجعل محافظة معينة تستأثر بأصوات أكثر من أصوات المحافظات الأخرى وسواء كانت تلك المحافظة عاصمة أو لا وهذا ما سار عليه كل من الدستور الأمريكي والدستور السويسري وإن كان الدستور الألماني قد سمح بأن يكون للولايات الكبيرة عدد أكبر من الأعضاء ولكن جعل لكل ولاية رغم ذلك صوتا مماثلا للولاية الأخرى مهما زاد عدد أعضائها.

ونرى ضرورة أن يكون المرشح في مجلس الاتحاد ممن يحملون شهادة جامعية على الأقل وذلك للدور الكبير الذي يلعبه هذا المجلس في مشاركة مجلس النواب في أغلب اختصاصاته وما يتطلبه ذلك من وجود كفاءات علمية عالية المستوى. وإذا رجعنا إلى اختصاصات مجلس الاتحاد فنرى من أهمها اقتراح مشروعات القوانين ذات العلاقة بالأقاليم والمحافظات غير المنظمة بإقليم وتقديمها أي مجلس النواب كما ينظر في مشروعات القوانين ذات العلاقة بالأقاليم والمحافظات غير المنظمة بإقليم والمحالة إليه من مجلس النواب وله الاعتراض على أي مشروع بالأغلبية المطلقة لأعضائه وله رفض الاعتراضات والقوانين بأغلبية ثلثي أعضائه لتمرير ذلك المشروع الذي رفضه مجلس الاتحاد.

ويشارك هذا المجلس مجلس النواب في تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الاتحادية ورئيس وأعضاء محكمة التمييز ومسؤولي الهيئات المستقلة مثل مفوضية حقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة والهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وأخيراً فإن هذا المجلس يراقب ويشرف على مجالس المحافظات.

ولكل ما تقدم يترتب على تشكل مجلس الاتحاد جملة من الفوائد منها:-

١. إن تشكيل مجلس الاتحاد يساعد في رفع مستوى كفاءة أداء المجلس النيابي خاصة في ظل انتخاب مجلس النواب على اعتبارات طائفية أو عشائرية حيث يعمل مجلس الاتحاد على سد النقص المهني المتوقع في مجلس النواب خاصة إذا تم اختيار أعضاء مجلس الاتحاد بناء على اعتبارات الكفاءة والخبرة.

٢. يعمل مجلس الاتحاد بالتوازي مع مجلس النواب في سن وإقرار التشريعات والقوانين المهمة وبذلك يخلق نوع من المشاركة والمراقبة بين المجلسين بحيث لا ينفرد مجلس النواب بسلطة سن التشريعات ما قد يدفعه ذلك إلى التعصب في استخدام هذه السلطة.

٣. يكون مجلس الاتحاد أكثر قرباً من مجالس المحافظات وبذلك يستطيع الوقوف على احتياجاتها ويعمل على تقويم أعمالها.

٤. يمكن أن تعقد جلسات مشتركة بين مجلس الاتحاد وبناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس أحد المجلسين وذلك عند اتخاذ القرارات المصيرية التي تحكم البلد كما يمكن لمجلس الاتحاد في حالة الخلاف بين المحكمة ومجلس النواب أن يقوم باحتواء هذا الخلاف وإيجاد قوانين تقرب وجهات النظر تمهيداً لحل الخلاف قبل تفاقمه.

الديمقراطية في بلاد الاغريق

حسن حافظ

الديمقراطية قديمة قدم نشوء الحضارات الاولى في التاريخ، ففي التاريخ الاغريقي، وفي أثينا بالذات وكان يطلق عليها (أنتيكا) حيث كان يتم اختيار غالبية الحكام سنويا بالاقتراع بين المرشحين الاكفاء الذين كانوا يتقدمون بأسمائهم لكي تسنح الفرصة لكل مواطن ان يتولى دوره في إدارة شؤون البلاد.. حيث كانت هناك جمعية الشعب وتدعى (الالكليزيا) التي كانت تقوم بإنتخاب الضباط العسكريين وعلى رأسهم عشرة من القادة، أما في القرن الرابع الميلادي وحيث ان المشكلة أصبحت معقدة، فقد بدأ إنتخاب بعض كبار الموظفين لادارة هذه الشؤون ويأتي ذلك بناء على إستجابة للمبادىء الارستقراطية، ذلك ان اليونانيين إعتبروا الانتخابات العامة أمرا أرستقراطيا أكثر منه ديمقراطيا !! وما دام الناخب العادي يفضل إسما معروفا على إسم يجهله، فانه غالبا ما يكون هؤلاء القادة من ذوي الثراء والجاه، وإن ضمت هيئاتهم واحدا او اثنين من الجنود المحترفين، إلا ان هذه الجمعية (التي كانت أشبه ببرلمان مصغر) إذ كانت تضم الرجال البالغين إلا انها كانت تمتلك سطوة صارمة على هؤلاء القادة الذين كان عليهم ان يتلقوا تعليما محدودا من هذه الجمعية، وكان الخروج على قرارات تلك الجمعية يعتبر مجازفة تعرضهم للخطر ! ومن هنا فان تلك الجمعية كانت هي مصدر السلطات وهي الحاكمة..وكانت لها أجندة خاصة وجداول منظمة لعقد الاجتماعات حيث كانت تعقد ما يقرب من أربعين إجتماعا سنويا، إضافة الى الاجتماعات الاستثنائية متى ما تطلب الامر ذلك، ولم تكن قرارات هذه الجمعية سياسية فحسب، بل كانت تمتد لتشمل جميع مجالات الحياة العامة، كالشؤون الخارجية منها، والمالية، والعمليات الحربية..

كما كان هناك مجلس (الخمسمائة حجر) الذي كان بمثابة الزاوية في الدستور، حيث كان ينتخب سنويا بالاقتراع الذي كان يجري بين جميع(الابراشيات) لكي يتم تشكيل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلا عادلا.. وكان لهذا المجلس مهمتان رئيسيتان : الاولى، وتتمثل في الاشراف على نشاط الحكام وتنسيق جهودهم، والثانية وتتمثل في إعداد جداول بأعمال الجمعية، حيث لا يتم طرح اي إقتراح على الجمعية ما لم يجر إدراجه في جدول الاعمال وبوقت مناسب وكاف، بغية تفادي اقتراحات المعارضة.. ومع ذلك فقد كان من الممكن لكل مواطن ان يناقش او يعدل القوانين بكل حرية في هذه الجمعية.. أما في الموضوعات القابلة للمناقشة فقد كانت طبيعة المجلس هو في ان يطرح الامر على الشعب، تاركا لاي مواطن صياغة مشروع القرار أثناء المناقشة الفعلية، وكان على رأس كل من المجلس والجمعية،هو ان يتم انتخاب رئيس دوري له ، تفاديا لما سيترتب عليه من إكتساب نفوذ بغير حق في لو مكثوا في مراكزهم..

أما (المحاكم الشعبية) فقد كانت مهمتها الاساسية تكمن في حماية الدستور، حيث كان المحلفون فيها يتم إختيارهم لكل دعوى بالاقتراع من بين ٦٠٠٠ مواطن سنويا وكانت مهمات هذه المحاكم ليس الفصل في القضايا الشخصية فحسب، بل تمتد ليشمل إختصاصها البتُ في المسائل السياسية أيضا، ومثلها البتُ في الامور المالية، مثل إتهامات الفساد الاداري والاختلاس، وسوء الادارة التي كانت توجه ضد الحكام، إضافة الى ان لهذه المحاكم صلاحيات البتُ في مصير اي مواطن يتهم بالخيانة العظمى، او بجريمة (تضليل الشعب) بناء على مايلقيه من خطب في الجمعية.. كما كان لها الحق في ان يبطلوا أي إقتراح تم التصويت عليه في الجمعية بحجة انه يتعارض مع القوانين، بل واكثر من ذلك فقد كان لهم الحق في ان يعاقبوا صاحبه !! ومن هنا فقد كثرت المحاكمات السياسية في (اثينا) بالذات في القرن الرابع الميلادي وكانت احيانا تعقد لأبسط الامور كأن توجه تهمة التقدم بإقتراح يخالف القانون! والتي كانت تستخدم لاغراض سياسية الأمر الذي أدى الى ان تتوسع هذه المحاكم الشعبية ويكبر إختصاصها حتى جرى تشبيهها بالمحاكم العليا (الديمقراطية الاثينية / أ. ه. م.جونز /ترجمة د. عبد المحسن الخشاب) وكانت الحقوق للمواطنين متساوية، إذ كان لكل منهم حق الكلام والتصويت في الجمعية حيث كان يتم الترشيح لعضوية كل من المجلس والمحاكم فيمن يبلغ من العمر ثلاثين سنة وربما كانت تتاح له الفرصة في ان يرشح للمناصب كافة.. أما بالنسبة للمواطنين الفقراء فكان يتعين عليهم إعداد الوقت الكافي لممارسة هذه الحقوق السياسية وكان عليهم ان يدفعوا اجورًا لذلك، خصوصا في عهد بركليس حيث ينسب اليه ادخال نظام أجر المحلفين، كما جاء عن أرسطو وعن افلاطون حيث تقرر دفع الاجر في عهد بركليس بصورة عامة.. ولعل مما يؤخذ على هذه الديمقراطية الاثينية ان هذا الاجر الذي كان جزءا أساسيا في هذا النظام إنما كان يقوم على (الجزية) التي كان يدفعها (حلفاء أثينا) في حلف ديوس، اي ان الديمقراطية كانت عالة على الامبراطورية !! ويقوم النقد الآخر لهذه الديمقراطية، ذلك ان الاثنيين وحدهم هم الذين أتيح لهم فقط ممارسة حقوقهم السياسية لانهم كانوا يعتمدون على العبيد في قضاء شؤونهم، ولهذا فقد كانت الديمقراطية حقا عالة على العبيد !!وكان الدخل القومي في هذه الفترة يسد نفقات الاجور، أما في القرن الرابع فقد انخفض مستوى الدخل كثيرا، وكانت هناك إيرادا ت كثيرة من ضرائب وإيجارات وغرامات ومصادرة الاموال ورسوم المحاكم،حيث كانت تشكل نسبة عالية من الدخل الكلي، وهكذا يمكن القول عن دخل الكمارك والاقبال على تأجير المساكن وإستئجار العربات والعبيد.. (ومن الطريف ان نذكر ان المحامين والسياسيين قد أثروا من المرافعات في مشاكل الحلفاء القانونية لتطويع الحلول لصالحهم) إضافة الى موارد الدخل الامبراطوري الاخرى، وحيازة الاراضي فيما وراء البحاروخاصة تلك التي تتم مصادرتها من الجماعات المتمردة، كما كانت هناك مستعمرات إستوطنها الاثنيون الذين ظلوا محتفظين بحقوق المواطنين كاملة، بسبب من إلتزامهم بتأدية الضرائب لاثينا مع أداء الخدمة العسكرية لها (في الخدمة البحرية أو البرية) حيث كان هناك جنود(الستين سفينة) التي كانت تعمل بانتظام في اوقات السلم، والذين كانوا أساسا من المواطنين العاديين، إضافة الى ان النوتية (البحارة) هم من القوات البرية من البلدان المختلفة.. ولا شك في ان ضياع الامبراطورية وسقوط أثينا في عام ٤٠٤ اضطر الآفاً من المواطنين والذين سبق وأن جردوا من إقطاعياتهم ومن البحارة المتعطلين والعمال، إضطرهم الى الهجرة والعمل كجنود مرتزقة في الخارج، ما أدى ذلك الى انخفاض عام والى تناقص في السكان والى أقل بكثير مما كان عليه الوضع أثناء الحرب الفارسية التي نشبت بين الاعوام (٤٨٠- ٤٧٩)وهكذا الامر كان مع حرب البلوبونيز في عام ٤٣١ ومن هنا فقد أدى الامر الى تزايد النمط البرجوازي الذي تميزت به ديمقراطية القرن الرابع..

وهكذا نرى ان هناك مأخذا آخر حول هذه الديمقراطية الاثينية يتمحور في كونها أنها قد عاشت على الرق، و يمكن الرد على ذلك : بأن الاثنيين شأنهم شأن كل اليونانيين إعتبروا أنفسهم من أرومة واحدة حيث كان النسب يتم من (ناحية الام)الذي أصبح حقا للمواطنين جميعا بغض النظر عن مدة الاقامة وأيا كان إنحداره الاجتماعي وهكذا فقد شمل هذا القانون الاحرار الغرباء وخاصة المهاجرين الذين إستوطنوا أثينا وعاشوا فيها أجيالاً عدة ومعهم كذلك العبيد المحررين وهناك فئة تنحدر عن اصل مختلط وعبيد تم جلبهم من الخارج وإن كان بعضا منهم يوناني المنشأ، فقد ساهم هؤلاء الغرباء في رخاء أثينا الاقتصادي خصوصا في مجالي الصناعة والتجارة واعمال المصارف،حيث إستوطنوا في أثينا (أتيكا) وكانوا يمثلون ما يقرب من نصف السكان في نهاية القرن الرابع فقد كان عددهم يصل الى عشرة الآف في مقابل ١٢ ألف مواطن أصلي، وقد تمتعوا بالحقوق المدنية والسياسية عدا انهم ماكانوا يستطيعون إمتلاك الاراضي، الامر الذي دفعهم الى الاقبال على الصناعة والتجارة وكان عليهم أداء الخدمة العسكرية والبحرية وأداء الضرائب ولكن بنسب أعلى قليلا، فقد إستوطنوها ووهبوها هبات سخية !!

وكان الاثيني العادي يجوب السوق العامة مناقشا في السياسة او الفلسفة في الاوقات التي يحلو له بعد مشاهدة مسرحية من مسرحيات(سوفوكليس) بعد ان ينتهي من عمله اليومي حاكما كان او عضوًا في المجلس او محلفا في الوقت الذي نجد فيه ان العبيد كانوا يشقون ليقيموا أود حياتهم!

وفي تحليل ارسطو للشعب وهم من (جمهرة الفقراء) فقد كان يصنفهم الى صناع وأصحاب حوانيت وعاملين بالبحار والتابعين على إختلاف أنواعهم من صيادين وملاحين ونوتية كالعاملين بالسفن التجارية او الحربية ثم عمال اليومية واصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا وقت لهم للراحة ! وقد استخدم العبيد في مهام كثيرة فعملوا خدما في البيوت وكتبة ووكلاء في التجارة وفي البنوك وفي الزراعة والصناعة والتعدين، أما الرعاة فقد كانوا يعدون من العبيد. وقدوصف (الكبياديس) الديمقراطية الاثنية مرة بأنها (حماقة معترف بها) وللوهلة الاولى يبدو لنا ان هذا الوصف دقيقا بالنسبة لنظام سياسي عهد بمعظم ادارة الدولة الى حكام يختارون سنويا بالاقتراع،كما عهد الى القرارات السياسية الى الجماعات الجماهيرية.. فلكل مواطن الحق ان يحضرها او لا يحضرها.. ومع ذلك فلا بد من القول ان اثينا وفقا للمعايير القديمة السائدة آنذاك كانت دولة ذات كفاءة ممتازة وان سياستها الخارجية والداخلية قد تمت إدارتها على نمط المدن المعاصرة ان لم يكن بأفضل منها في بعض المفاصل، وفقا لانظمة كان يبدو أنها كانت اكثر واقعية فبالنسبة للجيش نجد انهم لم يكتفوا بالقادة المنتخبين لفرق القبائل بل كانت هناك هيئة منتخبة من عشرة قواد، والاسطول كان على كفاءة عالية، كما ان المجلس كان مسؤولا عن بناء العدد المطلوب بناؤه من السفن البحرية سنويا.. أما المهندسون المختصون بالاسطول فقد كان الشعب هو الذي ينتخبهم وهكذا كان المشرفون على الترسانات البحرية ومن يعمل على صيانة السفن ومؤونتها وكان للاسطول الحربي عشرة من القادة يتم إنتخابهم ايضا.. وعلى وجه الاجمال فقد كانت اثينا ام الديمقراطية الاولى في العالم ومتقدمة على زمانها حضاريا وتنظيما!

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com